

كوت ماري عراقي  
داد كاني بالاي ليكليحادي



جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

تعداد: ٥٥ (التمديدية/٢٠١٢)

تلقت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٢/٦/٦ برئاسة القاضي السيد  
مدحت العمود وحضوره كل من السادة القضاة قاروق محمد الساسي وجعفر ناصر حسين  
وأكرم فهد محمد وأكرم أحمد بهان ومحمد صالح التمشيتي وعهود صلاح التميمي  
وميثاقيل شمشون فهد كوريس وحسين أبو أئمن المسافونين بالقضاء باسم الشعب  
وأصدرت قرارها الآتي :

المميز - المدعي - / عمر عبد شعله -

المميز عليه - المدعى عليه - / وزير الداخلية / إضافة توظيفته وكيلاء العقيد  
الحقوقي طالب صالح لفته والرائد الحقوقي عباس حسن عويوب.

الإعداد /

ادعى المدعي (المميز) أمام محكمة القضاء الإداري أنه بعد ضباط وزارة الداخلية  
وتم إحالته على التقاعد بموجب الأمر الإداري المرقم (٢٩٨٤) في ٢٠٠٧/٣/١ تصاصر  
من مكتب الوزير بدون سبب حيث أنه لم يقدم بطلب إحالته على التقاعد وإن عسر الفل  
من (٦٣) سنة ، نظم المدعي (المميز) لدى المدعى عليه/إضافة توظيفته بتاريخ  
٢٠١٠/٦/٢٠ وتم رفض الاستئناف في ٢٠١٠/٧/٤ ، أقام المدعي دعواه بتاريخ  
٢٠١٠/٧/١٩ طالبا التحول عن قرار إحالته على التقاعد وإعادته إلى الخدمة  
ونتيجة المرافعة الحضورية العلنية أصدرت محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٢٠١١/٦/٢٩  
وبعد استنارة (٢٣٦)ق/٢٠١٠) حكما بالاكثورية بقبض وإلغاء قرار المدعى عليه/إضافة  
توظيفته المرقم (١١٥) المصار بتاريخ ٢٠٠٧/٣/١٠ ، وقد أعيد القرار منقوضاً بموجب  
قرار المحكمة الاتحادية العليا المرقم (٧٠)التمديدية/٢٠١١) في ٢٠١١/١٠/١٨  
للسبب الواردة فيه ، وبالاعتماد لقرار التمييزي المذكور فقاً أصدرت محكمة القضاء  
الإداري بتاريخ ٢٠١٢/٣/٥ حكماً يقضي برد الدعوى من القاعدية الشفوية .  
ظعن المميز بالحكم بواسطة وكيله أمام المحكمة الاتحادية العليا بموجب لائحة  
التمييزية المؤرخة ٢٠١٢/٤/٣ طالبا نقضه للأسباب الواردة فيها .

القرار

لدى التفتيش والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد أن الظعن التمييزي مقسم ضمن

كوت ماري عوراق  
داد كاي بالاي نيوتيكادي



جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

لعداد: ٥٥/التمهيدية/٢٠١٩

لمدة القانونية قرر قبوله شكلاً ، ولدى النظر في الحكم المميز وجد انه صحيح وموافق للقانون . حيث جاء تبعاً للقنصل التمييزي الصادر من هذه المحكمة بعدد (٧٠/التمهيدية/٢٠١٩) والمؤرخ ٢٠١٩/١٠/١٨ . لان المميز (المدعي) سبق له وان اقام الدعوى المرفوعة (٢٢٨/ق/٢٠١٠) أمام محكمة القضاء الإداري بنفس موضوع هذه الدعوى والتي أبطلت وفقاً للمادة (١/٨٨) من قانون المرافعات المدنية المعدل بسادة على طلب المدعي في الجلسة المؤرخة (٢٠١٠/٦/٢٣) . والتي ثبت من محضر ضبط الجلسة المؤرخة ٢٠١٠/٥/٢٤ في تلك الدعوى ان المدعي (المميز) اقر أمام المحكمة بتقديمه تقلم بتاريخ ٢٠١٠/٣/١ ولم تتم الإجابة عليه فيكون تقلم هذا التقلم إضافة الى لسراى مسوته في تلك الدعوى ثابتاً بالقرار . وحيث ان التقلم الأول هو الذي يعدد في احتساب المدة وفق أحكام المادة (٧) بالقانون من قانون مجلس شورى الدولة رقم (٦٥) لسنة ١٩٧٩ المعدل وهذا مااعتدته المحكمة وسارت عليه في قرارات سابقة ولما كان المدعي (المميز) اقام الدعوى المميز حكمها في ٢٠١٠/٧/١٩ فلتكون الدعوى مثابة بعدد ماضي المادة القانونية المنصوص عليها في المادة أعلاه وواجبة الرد لهذا السبب وحيث ان الحكم المميز لخص برد الدعوى للسبب المذكور فيكون الحكم صحيحاً وموافقاً للقانون قرر تصديقه ورد الطعون التمييزية وتمثيل المميز رسم التمييز وصادر القرار بالاتفاق في ٢٠١٩/٦/١٠ .

ملحلت المحمود

رئيس المحكمة الاتحادية العليا